البحوث والدراسات

دراسة مقارنة لمعوقات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة: بحث ميداني

أ. د. عبدالله شمت المجيدل*

ملخص:

يهدف البحث إلى تقصي المعوقات التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، وتحول دون إنجازهم لأبحاث علمية وانخراطهم بالبحث العلمي، وسبل التغلب على هذه المعوقات وتذليلها.وقد اعتمد الباحث على استبانة مبدئية استطلاعية، رصد من خلالها أهم المعوقات التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في ميدان البحث العلمي، وتحديد محاورها، ومن ثم صنفت المعوقات إلى المحاور التالية : المعوقات المادية، والمعوقات الإدارية، والمعوقات الذاتية. وقد قام الباحث بخطوات تحكيم الاستبانة وإجراءات الصدق والثبات، وشرع في تطبيقها. أما عينة البحث فقد كانت شاملة لجميع أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية بصلالة، وأعضاء الهيئة التدريسية في الكلية التقنية، وأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة ظفار.وتمثلت حدود البحث بالمعوقات التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في مجال البحث العلمي، وشكلت المؤسسات المذكورة في ظفار الإطار المكاني لإجراء البحث، في حين شكل العام الأكاديمي (٢٠٠٤ -٢٠٠٥م) الإطار الزمني للبحث. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، في محاولته للتصدي للأسئلة البحثية التي كان من أهمها:

* دكتوراه في أصول التربية، الأكاديمية الروسية للعلوم التربوية، عام ١٩٩٢م، عضو الهيئة التدريسية بقسم أصول التربية، كلية التربية، صلالة، سلطنة عمان.

١ – ما معوقات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية؟

٢ – هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ عن بنود الاستبانة، تعود للمتغيرات التالية : الجنس (ذكور وإناث) والاختصاص (علمي، أدبي) وسنوات الخبرة (خمس سنوات وما فوق، دون خمس سنوات)؟.

استخدم الباحث البرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل المعطيات، كما استند إلى إطار نظري موثق، حيث اطلع على ما أنجز من أبحاث ودراسات تناولت البحث العلمي وما توصل إليه الباحثون من نتائج وموقع الدراسة الحالية من تلك الدراسات.وبعد تحليل المعطيات والمعالجات الإحصائية واستخراج الدلالات توصل الباحث إلى عدد من النتائج، من أهمها:

١ – أظهر البحث أن المعوقات الإدارية كانت أشد وطأة على أعضاء الهيئة التدريسية في جميع المؤسسات الحكومية والخاصة في مجال البحث العلمي.

٢ – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بمعاناتهم من معوقات البحث العلمي، كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تتعلق بالتخصص، في حين ظهرت فروق دالة تتعلق بسنوات الخبرة لصالح الأقل خبرة لجهة شدة معاناتهم من المعوقات.كما خلص الباحث إلى عدد من التوصيات المنبثقة من نتائج البحث، من أهمها:

١ – البحث العلمي ضرورة وأولوية وطنية وقومية وأخلاقية وإنسانية تقتضي الإسراع بتأسيس هيئة وطنية للبحث العلمي، تخرجه من الروتين الإداري والمالي المعقد، وتضع برامجه وخطط تنفيذ مشروعاته وتنسيق أولوياته، ومراحل التنفيذ، والتقويم، من خلال إدارات فرعية في المؤسسات البحثية والأكاديمية، تتبع مباشرة للهيئة الوطنية للبحث العلمي.

٢ – رصد الموازنات المالية اللازمة للبحث العلمي، وتحريرها من الإجراءات الروتينية المبالغ في إجراءات ضبطها، وترسيخ النظرة إلى الإنفاق على البحث العلمي بأنه ليس هدراً للأموال، بل هو أكثر أنواع الاستثمار ريعاً.

٣ – تأمين مستلزمات البحث العلمي، من مراكز بحثية متخصصة،

وكتب ومراجع، ومواد، ومخابر، وفنيين، وغيرها من المستلزمات.

٤ – العمل بنظام التفرغ للبحث العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية، المعمول به في جامعات العالم، وهو ما يتيح لأعضاء الهيئة التدريسية وللباحثين فرصة التفاعل مع المؤسسات البحثية والجامعية، ويعزز انطلاقتهم للبحث، ويغني خبراتهم، ويطلعهم على آفاق بحثية جديدة.

١ – مقدمة:

تمثل التطورات العلمية العامل الرئيس وراء التقدم في مختلف مجالات المعرفة، ويشكل البحث العلمي بصيغه المختلفة منطلق الثورات العلمية والمعرفية التي تشهدها البشرية في عصرنا الراهن، ومعياراً لتقدم الأمم والشعوب، ومؤشراً على رأس المال البشري الفاعل، وقد أدركت كثير من الأمم أن وجودها وكيانها وتطورها وقوتها جميعها مرهونة بما تنجزه في مجال البحث العلمي، فأخذت ترسم لذلك الخطط، وتقيم المراكز والمؤسسات، وترصد الاعتمادات المالية الكبيرة إدراكاً منها بأن الاستثمار في البحث العلمي من أكثر أنواع الاستثمار ريعية، وتشكل مؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى مهمتها في تزويد الأطر بالمهارات والمعارف، أهم المراكز العلمية التي تناط بها مهمة البحث العلمي، وقد مارست الجامعات هذا الدور في جميع الدول التي حققت التقدم في البحث العلمي.

وينظر إلى الجامعة بأنها المؤسسة التي تقع على كاهلها مهمة مواكبة التقدم العلمي في العالم والعمل على تطويره واستيعاب تطبيقاته وإجراء الأبحاث والدراسات في مختلف ميادين المعرفة، ومن خلاله تحظى بالتقدير والمكانة بين مؤسسات المجتمع الأخرى. إلا أن المتتبع لأوضاع الجامعات في البلدان العربية، التي ننتظر منها الحلول العلمية لمشكلاتنا في مختلف المجالات، يلحظ أنها، هي الأخرى، لا تختلف عن مجمل الأوضاع العربية المأزومة، إذ إنها تعاني أزمات، كما هو الحال في كثير من بلدان العالم، بدءاً من وطأة العدد والإقبال المتزايد عليها، وانتهاء بجملة التغيرات التي تفرض عليها في سياق سعيها

الحثيث للتكيف المستمر مع التطور المتسارع والمتلاحق في مختلف المجالات المعرفية. ويصبح الأمر أكثر صعوبة عندما يكون الحديث عن مؤسسات التعليم العالي في البلدان النامية، ومنها البلدان العربية. فهي الآن هدف لانتقادات عديدة؛ إذ يُلقى على كاهلها قسط كبير من مسألة التخلف عن ركب الحضارة، وتناط بها وحدها مهمات التطور والتقدم. وينسى أولئك أن المؤسسة الجامعية هي جزء من نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي متكامل، وإن كنا نؤمن بالمهمة الريادية لمؤسسات التعليم العالي وبأنها أداة التغيير الرئيسة، أو يجب أن تكون كذلك، ولكنها في كل الأحوال تتبادل التأثر والتأثير بمكونات المجتمع جميعها، ومن هنا تغدو مهمة النهوض الشامل والمتكامل بجميع بنى التطور – وعلى رأسها البحث العلمي – مهمة جماعية وتكاملية تقع على عاتق جميع فعاليات المجتمع ومؤسساته بتوفير مستلزماته واستحقاقاته والمناخ المواتي لتطوره ونهوضه، ولا سيما أن البحث العلمي لم يعد وقفاً على الباحثين والعلماء وعلى طلاب الدراسات العليا، بل أصبح ضرورة لكل إنسان مهما كان عمله أو مركزه. فمشكلات الحياة اليومية تتطلب تفكيراً علمياً منهجياً لحلها، ولم يعد مناسباً استخدام الطرائق غير العلمية واللجوء إلى المحاولة والخطأ في مواجهة هذه المشكلات[1]. إذ يعد عصرنا الحالي بحق عصر العلم والتكنولوجيا وقد أصبحا مصدراً رئيساً لقوة الإنسان المعاصر، ولاسيما أن الثورة العلمية والتقنية مستمرة وتزداد عمقاً في مجمل مناحي الحياة، وتمثل التكنولوجيا عاملاً مهماً في تحديد صورة المجتمع، ومن ثم فإن نجاح عملية تحديث المجتمع وجسر الهوة التي تفصل المجتمعات التي هي في طريق النمو عن العالم المتقدم، لن يتم إلا بإحداث تحولات جذرية في تبني العلم والبحث والعلمي، وبذلك فقد أصبح البحث العلمي شرطاً مهماً لتقدم المجتمع، ويشتمل على مناحي الحياة كافة بما

(١) عبيدات، ذوقان، وآخرون، (١٩٩٩م)، البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه، دار أسامة للنشر والتوزيع، الرياض، ص١.

فيها العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية[٢]. فالجامعات ومؤسسات التعليم العالي هي المكان المناسب لحل جميع الصعوبات الاجتماعية والصناعية والزراعية والطبية والإدارية والاقتصادية وغيرها على المستوى الوطني، وهذا يتطلب تأمين احتياجات البحث العلمي من مراكز بحثية وأدوات ومخابر ومعامل ومراجع وأجهزة تقنية متطورة وأموال كافية[٣]. فالجامعات ومؤسسات التعليم العالي، هي مراكز إشعاع لأي مجتمع من المجتمعات، ولا يخرج عملها عن إطار وظائفها الثلاث، وهي (التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع)[٤]، وهذه المهمات لاتخرج عن إطار مهمات كليات التربية، فهي المعنية بالأدوار الاجتماعية وببناء الإنسان، كما أن هذه الوظائف العامة لا تختلف باختلاف الزمان أو المكان، وهي بمنزلة محور الارتكاز الذي تدور حوله أهداف الجامعة وسياساتها واستراتيجياتها وخطط عملها. وانطلاقاً من هذه الرؤية التي تضع الإنسان في المقام الأول بعملية بناء البلدان والأوطان والحضارات، يتضح الدور المهم للجامعات ومؤسسات التعليم العالي في إعداد أفراد المجتمع و بناء الإنسان الذي يؤمن بالعلم والبحث العلمي وسيلة لا بديل لها للتقدم والتطور وبناء الأوطان والحضارات.

٢ – مشكلة البحث :

من السمات التي يتميز بها عالمنا اليوم السباق المتسارع في مجال العلوم والتكنولوجيا، حيث أخذت كثير من الدول بمبدأ وضع سياسة خاصة وخطط

(٢) التل، شادية، (١٩٩٨م)، البحث العلمي في الوطن العربي وتوجيهه لخدمة الجامعة والمجتمع، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر، المنعقد في جامعة الإمارات العربية، العين. ١٣–١٥ ديسمبر ١٩٩٨.

(٣) فلوح، فايز، (١٩٩٩م)، البحث العلمي دليل على رقي الأمة ورغبتها في التقدم، نشرة جامعة دمشق، العدد ٦٧، ص ٩.

(٤) السويدي، وضحي، (١٩٩٤م)، الجامعة ودورها في مجال البحث العلمي، مجلة التربية، العدد ٠ ١١، السنة ٢٣، قطر، ص ١١٥.

محكمة للبحث العلمي وتوظيفه لأغراض التنمية واستثمار مواردها البشرية والطبيعية على النحو الأمثل الذي يوصلها إلى مستوى طموحاتها؛ وذلك لاقتناعها بأن البحث العلمي هو السبيل الوحيد لتحقيق قوتها في مختلف المجالات وتعزيز سيادتها الوطنية، والعامل الأهم في إثبات حضورها الدولي والحضاري. وإذا كانت الدول المتقدمة تولي جل اهتمامها للبحث العلمي، فذلك يرجع إلى أنها أدركت أن عظمة الأمم تكمن في قدرات أبنائها العلمية والفكرية والمهارية، وإلى أن تحقيق أهدافها ومرامي سياساتها مرهون بالتفوق في مجال البحث العلمي. والبحث العلمي هو الركيزة الأولى والدعامة الأساسية في اقتصاد الدول وتطورها، وتحقيق رفاهية شعوبها والمحافظة على مكانتها الدولية، وتحصين دفاعاتها، وبذلك يغدو البحث العلمي ضرورة لا يمكن تجاوزها بالنسبة للبلدان العربية ومنها سلطنة عُمان؛ لأنه السبيل الوحيد لردم الفجوة التي تفصل البلدان التي هي في طور النمو عن العالم المتقدم، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية لا يمكن المحافظة على إنجازاتنا الوطنية وتعزيزها والمحافظة على هويتنا وكياننا إلا بامتلاك ناصية البحث العلمي، ولكن للبحث العلمي شروطاً وظروفاً واستحقاقات لابد من توافرها، إذا أريد له أن يصبح حقيقة واقعة، وأن ينجح النجاح اللازم وينجز ما تم التخطيط له من مراحل(٥). ويعد البحث العلمي من الوظائف الأساسية للجامعة، و مؤسسات التعليم العالي هي المكان الرئيس للنهوض به، وبالنظر إلى المعطيات الإحصائية المثبتة في أدبيات هذه الدراسة يلحظ قصور في مختلف مؤشرات تقدم البحث العلمي وتطوره في هذه المؤسسات على المستوى العربي قاطبة. ويأتي هذا البحث في سياق تشخيص وتحديد المعوقات التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة ولاسيما أنها المعنية بشكل مباشر ببناء

(٥) عاقل، فاخر، (١٩٨٨م)، أسس البحث العلمي في تقدم العلوم السلوكية، ط ٣، دار العلم للملايين، بيروت، ص ٢٧٢.

الإنسان وتنشئته على التفكير العلمي وتنمية مهارات البحث العلمي لدى المتعلمين من روادها، التي ستنعكس على مختلف مؤسسات المجتمع وطبقاته، حيث يعاني البحث العلمي في البلدان العربية جميعها مشكلات عديدة ومزمنة زادتها تعقيداً الحلول المرتجلة التي لم تنبثق عن دراسات علمية منهجية تشخص المشكلة، وتضع لها الحل الناجع بأسلوب علمي مما أعاق دور البحث العلمي في عملية البناء والتطوير. ومؤسسات التعليم العالي هي المكان المناسب الذي ينتظر منه إجراء مثل هذه الدراسات والبحوث لإيجاد الحلول العلمية للمشكلات الاقتصادية والتقنية والتربوية والاجتماعية التي تواجه البلدان العربية.إلا أننا نلاحظ قصوراً في نشاط البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي سواء منها الحكومية أو الخاصة، حيث يواجه أعضاء الهيئة التدريسية في هذه المؤسسات معوقات عديدة للبحث العلمي، دفعت الباحث لتقصيها والوقوف على طبيعتها ؛ لوضعها أمام المعنيين في تطوير البحث العلمي بغية تجاوزها والنهوض بالبحث العلمي في هذه المؤسسات، وبذلك تتلخص إشكالية البحث في الأسئلة البحثية الآتية : ما معوقات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية العاملين فيها؟ وما مدى معاناة كل من نمطي التعليم العالي الحكومي والخاص، في ظفار من معوقات البحث العلمي الواردة في بنود الأداة، وما سبل التغلب عليها؟.

٣ – أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من أهمية البحث العلمي في عمليات بناء الأوطان والحضارات؛ إذ لا يمكن لبلد ما مهما امتلك من إمكانات وموارد وثروات طبيعية أن يلج أبواب التقدم والحضارة ما لم يتقدم بالبحث العلمي وتطبيقاته. وتعد بلدان أوروبا خير مثال على إحرازها التقدم باستثمارها للبحث العلمي؛ بحيث أصبحت اقتصادات كثير من بلدانها تفوق اقتصادات البلدان العربية مجتمعة بنفطها وغازها وجميع مواردها. وما ذلك إلا باستثمار البحث العلمي. ويكتسب البحث أهمية خاصة بكونه يأتي ترجمة فعلية لتوجيهات المقام السامي صاحب

الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، بدعم المؤسسات العلمية، وضرورة تطوير برامج البحث العلمي بمختلف التخصصات، حيث جاء في خطاب جلالته في ٢ مايو (أيار) لعام ٢٠٠٠م عند زيارته المباركة لجامعة السلطان قابوس" **البحث العلمي أمر مهم جداً في جميع المجالات، واستمرارية هذا البحث من الأمور الضرورية، وعلينا أن نواكب هذه البحوث والبرامج ... وسنعمل كل ما في وسعنا لنمو برامج البحوث العلمية والتخصصات، ونحن نعول على أصحاب هذه العقول المخططة في الجامعة، وندعوهم أن يعصروا عقولهم لخير هذا البلد حالياً ومستقبلاً**[٦]".

كما يكتسب البحث أهميته من الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات التعليم العالي، في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والتقنية بأسلوب علمي، والنهوض بالبحث العلمي من خلال تنمية مهارات التفكير العلمي لدى الطلبة وبناء الاتجاهات الإيجابية نحوه، وتنمية الفكر النقدي لدى أفراد المجتمع، ولا بد من تحديد الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في هذه المؤسسات لأن تحديد المشكلة نصف حلها، وذلك لانتقاء الطرق التي تمكنها من القيام بدورها الوطني والحضاري في مهمة البحث العلمي التي تعد الشرط الأساسي للتطور والبناء. كما أن البحث العلمي يعد عنصراً أساسياً من عناصر أنشطة عضو هيئة التدريس؛ إذ إن البحث العلمي الأصيل يساعده على الارتقاء بممارساته المهنية، والاطلاع على ما يستجد في ميدان تخصصه. فالتدريس الجامعي وثيق الصلة بالبحث العلمي، وتشكل الأفكار الجديدة والاكتشافات والاختراعات عاملاً مهماً في تحفيز الطلبة، وبناء الاتجاهات الإيجابية نحو العلم والبحث العلمي، وإذكاء روح البحث والتساؤل لديهم مما ينعكس على بنائهم المعرفي والأدوار المستقبلية المنتظرة منهم في عملية البناء والتطوير.

---

(٦) السلطان قابوس بن سعيد، (٢٠٠٠م)، النطق السامي في بيت العلم، مسقط، جامعة السلطان قابوس.

٤ – منهج البحث:

ارتأى الباحث استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كونه المنهج المناسب لمثل هذا النوع من الدراسات، التي تصنف من الدراسات التحليلية الوصفية التي تجري وفقاً لمنهج البحث الميداني الذي ينطلق من الملاحظة إلى التساؤل ومنه إلى الفرضية ومن ثم اختبار الفرضية وفقاً للخطوات الأساسية المعروفة للمنهج العلمي، الموجهة نحو مهمة معينة بهدف إنتاج معرفة جديدة تؤسس لخطوات لاحقة تعمق هذه المعرفة(٧). كما استخدم الباحث المنهج المقارن في تحديد أوجه التشابه والتباين في معاناة أعضاء الهيئة التدريسية من معوقات البحث العلمي لجهة انتمائهم لمؤسسات حكومية وبخاصة في إطار محاولة الباحث الإجابة عن أسئلة البحث القائمة على المقارنة.

٥ – أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

١ – تحديد المعوقات التي تحول دون قيام أعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة بأبحاث علمية.

٢ – مقارنة المعوقات التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي بنوعيه الحكومي والخاص.

٣ – الوقوف على الأسباب الجوهرية لهذه المعوقات، من خلال تحليل المعطيات المتوافرة بوساطة أدوات البحث.

٤ – تقديم المقترحات المنبثقة من نتائج البحث، للتغلب على المعوقات التي تواجه البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، ولتمكين هذه المؤسسات من أداء دورها الاجتماعي والعلمي على أكمل وجه.

---

(٧) أبو علّام، رجاء، (١٩٨٩م)، مدخل إلى مناهج البحث التربوي، الكويت، مكتبة الفلاح، ص ٢٨.

٦ – أسئلة البحث:

سيحاول الباحث الإجابة عن الأسئلة البحثية التالية:

١ – هل توجد فروق بين وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية حول معوقات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي ترجع إلى صنفها (حكومية وخاصة)؟

٢ – ما معوقات البحث العلمي الأكثر شيوعاً من وجهة أعضاء الهيئة التدريسية العاملين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، بالنظر إلى تصنيفها إلى معوقات إدارية ومادية وذاتية ؟

٣ – هل توجد فروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة من أعضاء الهيئة التدريسية، عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ عن أبعاد الاستبانة (المعوقات المادية، والإدارية، والذاتية) ؟

٤ – "في أيّ من مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، كانت معوقات البحث العلمي أشد حدة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية العاملين في هذه المؤسسات؟"

٥ – "هل هناك فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ بين متوسطات إجابات أفراد العينة من أعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي موضوع البحث، عن بنود الاستبانة، لجهة المتغيرات التالية: الجنس (ذكور– إناث) سنوات الخبرة (خمس سنوات فأكثر– دون خمس سنوات) "؟

٦ – "هل هناك فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ بين متوسطات إجابات أفراد عينة البحث عن بنود الاستبانة، بين الفئات الثلاث التالية: فئة الذين كان إنجازهم من الأبحاث كثيراً وفئة متوسطي الإنجاز، و فئة قليلي الإنجاز من أعضاء الهيئة التدريسية؟" حيث وضع الباحث المعيار بتقسيم أعضاء هيئة التدريس إلى ثلاث فئات بحسب متوسط عدد

الأبحاث المنجزة مقارنة بسنوات الخبرة لكل من أعضاء الهيئة التدريسية "؟

٧ – "هل هناك فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ بين متوسطات إجابات أفراد عينة البحث عن بنود الاستبانة، تعود إلى متغير التخصص (علمي – أدبي) "؟

٨ – "هل هناك فروق في عدد الأبحاث التي أنجزها أعضاء الهيئة التدريسية في جامعاتهم قبل مباشرة العمل في الكلية الحالية، وعدد ما أنجزوه بعد مباشرة العمل الحالي "؟

٩ – ما سبل تجاوز هذه المعوقات، من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية؟

٧ – التعريفات الإجرائية لمصطلحات البحث :

– **البحث العلمي:** أورد ابن منظور في لسان العرب في مادة "بحث" بأنها طلبك الشيء، وفي المثل كباحثة عن حتفها بظلفها، والبحث أن تسأل عن شيء، وتستخبره، وبحث عن الخبر وبحثه يبحثه بحثاً، وكذلك استبحثه وابتحثت وتبحثت عن الشيء بمعنى واحد أي فتشت عنه(٨). كما أورد في معنى العلم بأنه نقيض الجهل، علم علماً، ورجل عالم وعليم، وقال ابن جني: لما كان العلم قد يكون الوصف به بعد المزاولة له وطول الملابسة صار كأنه غريزة(٩). وقد عرفته ثريا عبد الفتاح بأنه "محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها، وتطويرها وفحصها، وتحقيقها بتقصٍّ دقيق ونقد عميق ثم عرضها مكتملة بذكاء وإدراك؛ لتسير في ركب الحضارة العالمية وتسهم فيه إسهاماً حياً شاملاً "(١٠).

---

(٨) ابن منظور، لسان العرب، طبعة المعارف، مادة بحث.

(٩) المرجع نفسه، مادة علم.

(١٠) ديو بولد، ب فان دالين، (١٩٩٦م)، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ت.محمد نبيل نوفل، ط ٦، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ص ١٧.

أما كير لنجر Kerlinger فقد عرفه بأنه "استقصاء منظم ومضبوط واختياري، وناقد لقضايا فرضية عن العلاقات المفترضة بين الظواهر الطبيعية"(١١). ويعتمد فان دالين التعريف التالي: "هو المحاولة الدقيقة الناقدة للتوصل إلى حلول للمشكلات التي تؤرق البشرية وتحيرها"(١٢). أما تعريفنا للبحث العلمي فهو "النشاط الذي يقوم على طريقة منهجية في تقصي حقائق الظواهر بغية تفسيرها وتحديد العلاقات بينها وضبطها والتنبؤ بها، وإحداث إضافات أو تعديلات في مختلف ميادين المعرفة مما يسهم في تطويرها وتقدمها لفائدة الإنسان وتمكينه من بناء حضارته".

– **المعوقات**: وهي جميع العقبات والصعوبات المادية والمعنوية والإدارية التي تحول دون إنجاز أعضاء الهيئة التدريسية لأبحاثٍ علمية أو انخراطهم في مجال البحث العلمي، أو تشكل عقبة في نشاطهم العلمي.

– **أعضاء الهيئة التدريسية**: هم جميع الكادر من حملة شهادة الدكتوراه والماجستير والدراسات العليا والبكالوريوس، الذين يعملون بالوظائف التدريسية في هذه المؤسسات من أساتذة و أساتذة مشاركين وأساتذة مساعدين ومعيدين ومساعدي مدرسين.

مؤسسات التعليم العالي الحكومية: وهي الجامعات والكليات والمعاهد الرسمية التي تلتزم الحكومة دفع نفقاتها، وتقدم تعليماً مجانياً للمواطنين إضافة إلى بعض المعونات المادية للطلبة، وتقع تحت الإشراف المباشر لوزارات الدولة، وتنفذ سياستها في التعليم العالي.

مؤسسات التعليم العالي الخاصة: وهي الجامعات والكليات والمعاهد الخاصة

---

(١١) ملحس، ثريا عبد الفتاح، (١٩٧٣م)، منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ص ٢٤.

(١٢) Kerlinger. F. N. (1976), Foundations of BEHAVIORAL research, New York, Holt, Rinehart and Winston Inc.

التي يتولى تمويلها القطاع الخاص بوصفه مؤسسة استثمارية، وقد تتلقى بعض الدعم المالي من الدولة في مرحلة التأسيس، وتقدم تعليماً مأجوراً، وتخضع لإشراف غير مباشر من الدولة.

٨ – عينة البحث :

اشتملت عينة البحث على جميع أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية بصلالة والكلية التقنية وجامعة ظفار؛ بحيث كان لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس في هذه المؤسسات فرصة في الإجابة عن أداة الدراسة، إلا أن بعضهم اعتذر عن عدم الإجابة حيث لم نحصل إلا على إجابة (٩١) عضو هيئة تدريس من أصل (١٩٨) عضو هيئة تدريس، وهو العدد الكلي لأعضاء الهيئة التدريسية في المؤسسات الثلاث. وقد وزعت استبانة البحث لأعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية، البالغ عددهم (٦٤) عضو هيئة تدريس، عاد منها (٥٥) استبانة مكتملة البيانات، وهذا العدد يشكل نسبة (٨٥,٩٪) من عدد أعضاء الهيئة التدريسية. كما وزعت الاستبانة على جميع أعضاء الهيئة التدريسية في الكلية التقنية البالغ عددهم (٩٠) عضو هيئة تدريس، ولم يسترد منها إلا (١٨) استبانة مكتملة البيانات، حيث شكلت نسبة (٢٠٪) من عدد أعضاء الهيئة التدريسية، كما وزعت الاستبانة على جميع أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة ظفار البالغ عددهم (٤٤) عضو هيئة تدريس استرجعت منها (١٨) استبانة أيضاً مكتملة البيانات، مثلت ما نسبته (٤٠,٩٠٪) من أعضاء الهيئة التدريسية. يشار إلى أن الاستبانة وزعت باللغتين العربية والإنكليزية في الكلية التقنية وجامعة ظفار لاشتمالهما على أعضاء هيئة تدريس من جنسيات أخرى غير العربية. والجدول رقم (١) يبين توزع أفراد العينة.

جدول رقم (١)
توزع أفراد عينة البحث

الجنس	**ذكور ٧٤**	**إناث ١٧**	**المجموع ٩١**
التخصص	أدبي ٤٥	علمي ٤٦	**المجموع ٩١**
سنوات الخبرة	٥ سنوات فأكثر ٧٩	أقل من ٥ سنوات ١٢	**المجموع ٩١**
الكلية	التربية ٥٥	التقنية ١٨	**ظفار ١٨**
تبعية المؤسسة	حكومية ٧٣	خاصة ١٨	**المجموع ٩١**
عدد أفراد مجتمع البحث	التربية ٦٤	التقنية ٩٠	**ظفار ٤٤**
نسبة تمثيل العينة	التربية ٨٥,٩٣٪	التقنية ٢٠٪	**ظفار ٤٠,٩٠٪**

٩ – حدود البحث:

سيقتصر هذا البحث على دراسة مقارنة لمعوقات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي في ظفار، التي تتكون من كلية التربية والكلية التقنية وجامعة ظفار، من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في هذه الكليات، وسبل تجاوز هذه المعوقات وتذليلها، ويمثل العام الأكاديمي (٢٠٠٤ / ٢٠٠٥م) الإطار الزمني الذي تم فيه هذا البحث.

١٠ – أدوات البحث:

استناداً إلى نتائج الاستبانة الاستطلاعية، وملاحظات الباحث، وبعد العودة إلى مجموعة من الدراسات السابقة تم تصميم أداة البحث الرئيسة والمتمثلة باستبانة تشتمل على (٤٣) بنداً وسؤالين مفتوحين، تغطي جميع الجوانب البحثية التي أراد الباحث دراستها، كما تجيب عن جميع تساؤلات البحث. وقد أجريت اختبارات الصدق والثبات على الأداة، حيث تم التحقق من صدق الأداة بتحكيمها لدى (١٢) محكماً من الأساتذة ذوي الخبرة في كلية التربية، وتم تعديل بعض فقراتها وفقاً لملاحظات المحكمين. أما ثباتها فقد تم التحقق منه بواسطة إعادة التطبيق على عينة صغيرة بلغ عددها (١٤) من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية بصلالة بفارق زمني مقداره (١٥) يوماً. وتم حساب معامل الارتباط (بحسب معامل كرونباخ ألفا) بين إجاباتهم في المرتين، حيث بلغ معامل الترابط ٧٨٪، وهذا مؤشر على ثبات مُرضٍ للأداة.

١١ – أدبيات البحث والدراسات السابقة:

١ – **دراسة روز ماري كليف Rose Mary Cliff (١٩٧٥م):** أجرت الباحثة دراستها في جامعة جنوب كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بفرض تحديد أهم المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس وذلك من خلال الأدوار المنوطة بهم والأعمال التي يقومون بها في الجامعة، وقد أفرزت الدراسة مجموعة من النتائج؛ حيث أوضحت أن أبرز المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس هي انعزال بعضهم عن بعض، وفقدان العلاقات الاجتماعية، وازدياد الفجوة، وضعف التواصل بين أعضاء هيئة التدريس وإدارة الجامعة، وتفاوت أسلوب التعامل مع أعضاء هيئة التدريس من قبل الجامعة، مما أدى إلى الشعور بالإحباط لدى بعض أعضاء هيئة التدريس بسبب أسلوب التعامل مع الجميع، وعدم تقدير إدارة الجامعة للجهود التي يقوم بأدائها أعضاء هيئة التدريس(١٣).

٢ – **دراسة مكتب اليونسكو الإقليمي (١٩٨٥م):** المشكلات التي تعوق عضو هيئة التدريس عن أداء مهامه الأساسية بالصورة المطلوبة في البلدان العربية: أفرزت الدراسة مجموعة من النتائج تم تصنيفها على النحو الآتي:

– في مجال البحث العلمي، وقد تمثلت في عدم توافر المراجع العلمية، وعدم كفاية المختبرات، وعدم ملاءمة المكتبات، وأخيراً قلة الإنفاق على البحوث العلمية.

– أما بالنسبة لمشكلات الأداء التدريسي، فقد تمثلت في كثرة أعداد الطلاب بالنسبة لعضو هيئة التدريس الأمر الذي أدى إلى توجيه معظم جهد أعضاء هيئة التدريس ووقتهم في العملية التدريسية دون المجالات الأخرى المطلوبة منه. كما برزت مشكلات أخرى، مثل تفشي

(١٣) Rose Mary Cliff. (1977), University of Southern California Faculty Therviews of the University, ERIC, Document NO ED 096917.

البيروقراطية الإدارية، وقلة إجازات التفرغ العلمي. وقد اقترحت الدراسة ضرورة تنشيط البحث العلمي بتوفير ضمان الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس ... بالإضافة إلى أهمية معالجة نواحي القصور في الجوانب العلمية والإدارية التي تؤثر على أدائه(١٤).

٣ – **دراسة سلمان رشيد سلمان (١٩٩٣م):** "أزمة البحث العلمي في الوطن العربي"، تناول الباحث بالدراسة والتحليل العوامل التي تؤثر في البحث العلمي في الوطن العربي، وقد أشار إلى بعض هذه العوامل بتعليق معطيات عالمية مثل: تأثير الثورة العلمية والتقنية في العالم المتقدم، وبعضها يرتبط بالعوامل المحلية مثل: النظم التعليمية، وعمليات نقل التكنولوجيا وأنماط التنمية. وقد تعرض الباحث إلى أهم سمات الثورة العلمية والتكنولوجية، وتأثير كل من التعليم ونقل التكنولوجيا ونمط البحث العلمي بالوطن العربي(١٥).

٤ – **دراسة مروة أحمد (١٩٩٤م):** "المشكلات الأكاديمية والإدارية التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في عدد من الجامعات الأردنية"، وقد هدفت الدراسة إلى تعرف المشكلات الأكاديمية والإدارية التي يشعر بها أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الرسمية والأهلية في الأردن. ولتحقيق هذا الهدف استخرجت الباحثة المتوسطات الحسابية لإجابات أعضاء هيئة التدريس عن مدى شعورهم بتلك المشكلات، وعرضت ذلك في عدد من الجداول، وخلصت إلى مقترحات منها: منح أعضاء هيئة التدريس تسهيلات أكثر للقيام بالبحوث العلمية، وتشجيعهم للاشتراك في المؤتمرات، ووضع أسس غير معقدة لإجراءات الترقية، واهتمام القائمين

---

(١٤) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، (١٩٨٥م)، عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية، اتحاد الجامعات العربية، بغداد، ص ص ٢٥–٤٩.

(١٥) سلمان، سلمان رشيد، (١٩٩٣م)، أزمة البحث العلمي في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد ٧٥، أيلول، ص ٧.

على الجامعات الأهلية بأعضاء هيئة التدريس ليشعروهم بالاستقرار الوظيفي، وعدم إصدار قرارات متناقضة ترتبط بتغيير رئيس الجامعة أو العميد(١٦).

٥ – **دراسة مايكل شاتوك (١٩٩٥م):** "المهددات الداخلية والخارجية لجامعة القرن الحادي والعشرين"، وقد تناول الباحث في دراسته المفاهيم والوظائف الرئيسة للجامعة، ومنها:

١ – توفير التعليم العالي لخريجي المدارس الثانوية.

٢ – متابعة البحوث العلمية.

٣ – المساعدة في تلبية احتياجات المجتمع.

كما تناول البحث العلاقة بين الجامعات والاقتصاد، والتعليم والتدريب والصعوبات المالية لجامعات القرن الحادي والعشرين، وكذلك أشار إلى ظهور بدائل أخرى للجامعة عند غياب الأقسام المتخصصة وسيادة الدراسات متعددة النظم العلمية التي تجعل من التواصل التعاوني بين جامعات متحجرة الأقسام أمراً صعباً، وينهي شاتوك دراسته بقول آبراهام فليلنز: "يجب ألا تكون الجامعة دليل اتجاه الريح، مستجيبة لكل تغير في أهواء الناس. فعلى مدى من الزمن يجب على الجامعة ألا تعطي المجتمع ما يريده، بل ما يحتاج إليه. ولسوف تنبثق الحماية الأساسية لاستقلال الجامعات في القرن الحادي والعشرين من حقيقة أنها مؤسسات للتعليم والبحث العلمي معاً، ولربما يكون ذلك أعظم إسهام لهذه المؤسسات في إعلاء مقام الجامعة"(١٧).

---

(١٦) أحمد، مروة، (١٩٩٤م)، المشكلات الأكاديمية والإدارية التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في عدد من الجامعات الأردنية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد ٢٩، ك ٢، ص ١٧٦.

(١٧) شاتوك، مايكل، (١٩٩٥م)، المهددات الداخلية والخارجية لجامعة القرن الحادي والعشرين، تعريب هند مصطفى، مجلة عالم الفكر، المجلد الرابع والعشرون، العددان الأول والثاني، ص ٥٠.

٦ – **دراسة أحمد علي كنعان (١٩٩٨م):** "البحث العلمي في كليات التربية بالجامعات العربية ووسائل تطوره"، وهدفت هذه الدراسة إلى تعرف أهداف البحث العلمي ومعوقاته وسبل تطويره لدى أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية، وتكونت عينة الدراسة من (٤٠) عضو هيئة تدريس من كليات التربية بجامعات القطر العربي السوري و (٤٤) عميداً من عمداء كليات التربية من ثلاثة عشر قطراً عربياً ممن حضروا مؤتمر عمداء كليات التربية في دمشق عام ١٩٩٨م. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أهم أهداف البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية بالجامعات السورية وعمداء كليات التربية العرب هي زيادة التعمق في مجال التخصص، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات وزيادة التحصيل المعرفي والإسهام في إيجاد الحلول للقضايا التي تواجه المجتمع، والحصول على الترقية، وخدمة المجتمع. أما المعوقات فقد تمثلت بقلة التعاون بين الجامعة والجهات المستفيدة من البحث العلمي، ونقص التمويل الكافي لدعم البحوث، وقلة المراجع والمصادر الحديثة، وقصور تطبيق خطة مركزية للبحوث العلمية على مستوى الجامعات والكليات، ونقص الباحثين المساعدين والفنيين، وقلة تعاون الزملاء في إجراء البحوث المشتركة، ونقص الخدمات الحاسوبية، وكثرة عدد الساعات المقررة للتدريس أسبوعياً، وقلة الإفادة من جلسات البحث العلمي (السيمنار)، وكثرة الأعمال الخاصة خارج الجامعة، وعدم توافر المناخ العلمي[١٨].

٧ – **دراسة عبدالله المجيدل (١٩٩٩م):** "المشكلات الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق"، وقد تناول الباحث في دراسته المشكلات الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق، وذلك انطلاقاً من الدور الذي يمكن أن تؤديه الجامعة في عملية التنمية من خلال وظيفة الجامعة في إعداد الأطر التي يمكن أن تستجيب لمتطلبات التنمية، وكذلك

---

(١٨) كنعان، أحمد علي، (٢٠٠١م)، البحث العلمي في كليات التربية بالجامعات العربية ووسائل تطوره، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد ٣٨، عمّان، ص ص ٥ – ٦٩.

في مجال النهوض بالبحث العلمي بوصفها مؤسسة أكاديمية تناط بها أهم عوامل البناء والتطور في مجالات الحياة جميعها. وقد حاول الباحث تقصي المشكلات الأكاديمية التي تعوق أداء أعضاء الهيئة التدريسية عن المهمات التي يقومون بها أو التي يتوجب القيام بها، وقد تم تصنيف هذه المشكلات إلى مشكلات مادية ومشكلات تتعلق بتأهيل عضو هيئة التدريس، وأخرى تفاعلية تتقصى التفاعل التربوي والاجتماعي بين الطلبة والأساتذة وبين الأساتذة وزملائهم. وكذلك مشكلات نظام الدراسة، ومشكلات البحث العلمي، ومشكلات إدارية، ومشكلات ترتبط بالعلاقة بين الجامعة والمجتمع، وذلك من خلال استبانة استطلاعية وضعت لرصد هذه المشكلات لدى أعضاء الهيئة التدريسية، وبعد تصنيفها وفي ضوء نتائجها تم وضع استبانة الدراسة؛ حيث صنفت ٥٠ مشكلة يعانيها أعضاء الهيئة التدريسية، وهي أكثر المشكلات تكراراً. وقد وجهت هذه الاستبانة لعينة من أساتذة الجامعة بلغت ٤٠٠ عضو هيئة تدريسية. تم معالجة الإجابات بالبرامج الإحصائية المناسبة، وخرجت بعدد من النتائج، منها: احتلت المشكلات المادية – فيما يخص تدني الراتب – المقام الأول بين المشكلات جميعها، تلتها مشكلة السكن، وفي المرتبة الثالثة عدم وجود بنك معلومات، وفي المرتبة الرابعة مشكلة المواصلات[١٩].

٨ – **دراسة فوزية بنت عبدالباقي الجمالي وعلي مهدي كاظم (٢٠٠٢م):** "معوقات البحث العلمي في جامعة السلطان قابوس ومقترحات حلها"، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد البنية العاملية لمعوقات البحث العلمي في جامعة السلطان قابوس، ومعرفة المعوقات الحادة، وطبيعة الفروق العائدة لمتغيرات الدراسة، وقد حدد الباحثان ٥٨ معوقاً؛ أما عينة الدراسة فقد تكونت من (١٠١) عضو من كلية التربية، وكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، وباستخدام

(١٩) المجيدل، عبدالله، (١٩٩٩م)، المشكلات الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٥، العدد الثالث، ص ص ٤٣ – ٩٥.

التحليل العاملي والوسط الحسابي وتحليل التباين كوسائل إحصائية، توصل الباحثان إلى تحديد ٣٢ معوقاً حاداً تتطلب الحل والعلاج. أما الفروق الراجعة للكلية والجنس والرتبة العلمية فلم تكن دالة إحصائياً، وفيما يتعلق بالحلول المقترحة أوصى الباحثان بإنشاء دار نشر تابعة للجامعة، وإعداد خطة سنوية أو خمسية، لأولويات البحث العلمي.(٢٠).

ويلاحظ من التمعن في الدراسات السابقة ما يلي:

١ – إن غالبية هذه الدراسات تناولت معوقات البحث العلمي في جامعات تنتمي لبلدان عربية مثل سوريا وسلطنة عمان والمملكة الأردنية الهاشمية، وهناك دراستان أجريتا على مستوى مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، كما أن هناك دراستين أجريتا في بلدان أجنبية.

٢ – يلحظ أن معظم الدراسات تتفق في تحديد بعض الصعوبات المشتركة التي تواجه البحث العلمي والتي تتمثل في المعوقات المادية المتعلقة بالإنفاق على البحث العلمي، وكذلك أنظمة الترقيات وزيادة العبء التدريسي وزيادة الإقبال على التعليم الذي يؤدي إلى زيادة أعداد الطلبة مما يجعل جهد عضو هيئة التدريس وإمكانيات الجامعة متجهة للعمل التدريسي، دون الاهتمام بالبحث العلمي.

٣ – لم تقدم أي من تلك الدراسات أي مقارنة بين معوقات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، ولاسيما أن مؤسسات التعليم العالي الخاصة ومراكز البحوث والشركات الخاصة في البلدان المتقدمة، تتحمل مجمل أعباء القيام بالبحث العلمي وتمويله، وعلى هذا فإن الدراسة الحالية تأتي متابعة لجهود الباحثين الذين درسوا هذه المشكلة الحيوية، التي ترتبط بها عملية التنمية والتطوير في مختلف

---

(٢٠) الجمالي، فوزية بنت عبد الباقي، وكاظم، علي مهدي، (٢٠٠٢م)، معوقات البحث العلمي في جامعة السلطان قابوس ومقترحات حلها، إدارة الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة السلطان قابوس (مشروع رقم: IG/ED/PSY02/03).

مجالات الحياة، حيث بات من المؤكد أن بناء الأوطان والحضارات لا يتم إلا بالبحث العلمي، وبتضافر كل الجهود، ولاسيما إشراك القطاع الخاص الذي يشكل عاملاً مهماً في نجاح مسيرة البحث العلمي.

ويتحدد موقع البحث الحالي من الدراسات السابقة في رصد معوقات البحث العلمي في مؤسسات التعليم الخاصة، ومقارنتها بمعوقات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الحكومية، بغية عرض النتائج والمقترحات المتمخضة عن هذا البحث على المعنيين برسم سياسات هذه المؤسسات، بشقيها الحكومي والخاص، لاتخاذ التدابير والإجراءات التي تكفل النهوض بالبحث العلمي؛ لأنها مهمة لا تقبل التأجيل، كما أنها تسعى لتأكيد الاستحقاقات المترتبة على مؤسسات التعليم العالي في مجال البحث العلمي، وأن مسؤولية القطاع الخاص عن النهوض بالبحث العلمي لا تقل عن مسؤولية المؤسسات الحكومية. وهذا ينسحب على مؤسسات التعليم العالي العربية جميعها من جامعات ومعاهد ومراكز بحوث وشركات؛ حيث تظهر المعطيات الإحصائية مقدار التخلف الذي تعانيه البلدان العربية في مجال البحث العلمي، وتشكل المعطيات الإحصائية مادة مهمة في تحديد الواقع الحقيقي للبحث العلمي في البلدان العربية، من خلال رصدها لجملة من المؤشرات التي تظهر مقارنتها بدول العالم الأخرى بعض جوانب القصور في أداء المؤسسات العربية المعنية بالبحث العلمي، وعلى رأس هذه المؤشرات مسألة الإنفاق على البحث العلمي، حيث لا يمكن للبحث العلمي أن يتم إلا إذا توافر المال اللازم له، والمال شرط أساسي و عنصر ضروري من عناصر البحث العلمي، كما أن المال الذي ينفق على البحث العلمي كما يراه فاخر عاقل، ليس مالاً مهدوراً، وإنما هو استثمار، إذا أحسن التصرف فيه نما وربا وعاد على البلاد والمؤسسات أضعافاً مضاعفة[٢١]. ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى أن تمويل البحث العلمي في العالم

(٢١) عاقل، فاخر، (١٩٨٨م)، أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية، ط ٣، دار العلم للملايين، بيروت، ص ٢٧٤.

العربي من أكثر المستويات تدنياً في العالم؛ إذ لم يتجاوز معدل الإنفاق على البحث العلمي ٠٢٪ من الدخل القومي مقابل ٢٢٪ في اليابان أي أكثر بـ(١١٠) أضعاف مما ينفقه العرب، وحصة المواطن العربي من الإنفاق على البحث العلمي نحو ثلاثة دولارات فقط مقابل ٤٠٩ دولارات في ألمانيا، و٦٠١ دولار في اليابان، و٦٨١ دولاراً في أمريكا(٢٢). أما في إسرائيل فقد بلغ معدل الإنفاق على البحث العلمي ٢,٥٣٪ في عام ١٩٩٤م(٢٣)، وارتفع إلى ٦,٢٪ في عام ١٩٩٨م(٢٤). وإلى ٩٪ من الناتج المحلي الإسرائيلي في عام ١٩٩٩م(٢٥). أما تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٣م فيشير كذلك إلى تدني الإنفاق على البحث العلمي في البلدان العربية إلى ٠,٢٪ من الناتج القومي، بينما تراوح نسبة ما يُنفق على البحث العلمي في البلدان المتقدمة بين ٢,٥–٥٪ من الناتج القومي، كما يأتي ما يقارب من ٩٠٪ من الإنفاق على البحث العلمي في البلدان العربية من مصادر حكومية، بينما تمثل المصادر الحكومية ٢٠٪–٣٠٪ من الإنفاق على البحث العلمي في أمريكا، والباقي من الصناعة، في حين أن ٣٪ فقط من تمويل البحث العلمي في الوطن العربي يأتي من الصناعة(٢٦). كما أن مقارنة الموازنات العسكرية للبلدان العربية بموازنات التعليم والبحث العلمي تظهر أن هذه

---

(٢٢) الجرف، ريما سعد، (٢٠٠٥م)، اتجاهات الشباب نحو استخدام اللغتين العربية والإنجليزية في التعليم، مجلة ديوان العرب، عدد كانون الثاني ٢٠٠٥م، موقع المجلة على شبكة المعلومات الدولية، ص١٠.

(٢٣) المركز الفلسطيني للإعلام، (٢٠٠٤م)، الخيار النووي وبناء قاعدة عربية للبحث العلمي والتكنولوجي، موقع المركز على شبكة المعلومات الدولية، ص ٦.

(٢٤) المرجع نفسه، ص ٨.

(٢٥) كيالي، ماجد، (٢٠٠٢م)، تقرير التنمية الإنسانية العربية، شبكة المعلومات الدولية، موقع شبكة الإنترنت للإعلام العربي، ص ٢.

(٢٦) الصوفي، محمد عبدالله، (٢٠٠٤م)، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (٢٠٠٣م)، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية، ص ص ٦– ٧.

الموازنات هزيلة وضئيلة، حيث تشير الإحصاءات إلى أن العرب يستهلكون ٤٢٪ من مجموع المستهلكات العسكرية في العالم(٢٧).

إن ما أنفقه العرب على البحث العلمي عام ١٩٩٦م بلغ ٩٢٥ مليون دولار، معظمها في المملكة العربية السعودية ومصر والكويت والمغرب، بينما بلغ ما أنفقه العرب على السلاح في العام نفسه ٦٠ مليار دولار، وهو أعلى إنفاق في العالم(٢٨). وبمقارنة الإنفاق الحكومي بالإنفاق الخاص على البحث العلمي بين بعض البلدان العربية وبلدان متقدمة تتضح النسبة الضئيلة التي يحققها التمويل الخاص للبحث العلمي في جميع الدول العربية، حيث تصل نسبة الإنفاق الحكومي في مصر إلى ٩١٪، في حين تنخفض نسبة التمويل الحكومي في اليابان إلى ١٨٪ فقط، وفي كندا إلى ٣٠٪(٢٩). وتشير إحصاءات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المتعلقة بتمويل البحث العلمي إلى تأكيد حقيقة ضعف مساهمة القطاع الخاص في البحث العلمي إنتاجاً وتمويلاً؛ حيث بينت تلك المعطيات أن تمويل البحث العلمي حكومي ١٠٠٪ في ٧ دول عربية، وحكومي بنسبة ٨٠٪-٩٧٪ في ٧ دول أخرى وحكومي بنسبة ٦٧٪-٧٩٪ في أربع دول عربية أخرى، ولم يحدد التقرير هذه الدول، بل أشار إلى نسبة تمويل القطاع الخاص في ثلاث دول عربية، هي مصر حيث بلغ حجم التمويل من القطاع الخاص ٣٪، والمغرب كذلك ٣٪، وتونس ٥,٣٦٪(٣٠).

---

(٢٧) الكفري، مصطفى العبدالله، (٢٠٠٤م)، واقع البحث العلمي في الجامعات العربية، الجمعية الدولية للمترجمين، موقع الجمعية على شبكة المعلومات الدولية، ص ٢.

(٢٨) البيان، (١٩٩٩م)، معطيات ندوة البيان، البحث العلمي وتحديات العصر، موقع البيان على شبكة المعلومات الدولية، ص ٢.

(٢٩) حمزة، معين، (بدون تاريخ)، التمويل العربي للبحث العلمي والتجربة الأوروبية، المجلس الوطني للبحوث العلمية بلبنان، موقع المركز على الشبكة الدولية للمعلومات، ص١.

(٣٠) القلق، أمين، (بدون تاريخ)، مجتمع المعلومات في البلدان العربية، إدارة برامج العلوم والبحث العلمي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجدول رقم (٣)، موقع المنظمة على شبكة المعلومات الدولية.

كما تشير الدراسات إلى أن البحث العلمي في الوطن العربي لا يعاني قلة الإنفاق وندرة الدعم الصناعي فقط، وإنما يعاني قلة عدد الباحثين أيضاً، حيث بلغ عدد الباحثين العرب عام ١٩٩٦م (١٩١٠٠) باحث، في حين يضم المركز القومي للبحث العلمي في فرنسا بمفردها (٣١٠٠٠) باحث[٣١]. ويعد مؤشر عدد العلماء والمهندسين المشتغلين في البحث والتطوير (Rand D) لكل مليون نسمة من أهم المؤشرات المعتمدة لدى اليونسكو في رصد الواقع التكنولوجي لبلدان العالم؛ حيث تشير بيانات اليونسكو إلى أن هذا المؤشر قد بلغ في الوطن العربي (٣٦٣) عالماً ومهندساً مشتغلين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة وذلك عام ١٩٩٠م، ولكن هذا الرقم لا يزال متخلفاً مقارنة بالدول الأخرى؛ حيث بلغ هذا المعدل (٣٣٥٩) في أمريكا الشمالية، و(٢٢٠٦) في أوروبا، و(٣٦٠٠) في مجمل الدول المتقدمة للسنة ذاتها.[٣٢] أما في مجال عدد الأبحاث فتشير الإحصاءات أيضاً إلى قصورٍ كبيرٍ في هذا المجال، حيث أورد الباحث أنطون زحلان أن العلماء العرب أسهموا في الأقطار العربية بنحو (٨٠٠) بحث في عام ١٩٩٦م للمجلات المحكمة، وهذا يعادل ما أنتج في البرازيل وحدها في العام نفسه، ويزيد ٣٠٪ عما نشر في كوريا الجنوبية وحدها[٣٣]. كما يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣م المقدم من محمد عبدالله الصوفي – في السياق ذاته في أثناء عرضه لبعض ملامح الوضع الحالي للتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي – إلى تدني مستوى النشر العلمي، حيث بلغ (٢٦) بحثاً لكل مليون فرد من السكان، وذلك عام ١٩٩٥م، مقابل (٨٤٠) بحثاً في فرنسا، و (١٢٥٢) بحثاً في هولندا، وكذلك تدني مستوى جودة الأبحاث، حيث

(٣١) المرجع نفسه، ص٣.

(٣٢) النعيمي، طه، (١٩٩٧م)، البحث العلمي والتنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد ٥٩، ص ١٢.

(٣٣) زحلان، أنطون، (١٩٩٧م)، حال العلم والتقانة في الأمة العربية – في حال الأمة العربية – المؤتمر القومي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ص ٣٦٥.

تقاس جودة الأبحاث بعدد الاقتباسات المرجعية منها، وقد بلغ عدد المقالات التي زاد الاقتباس منها على (٤٠) مرة مقالة واحدة في مصر، والسعودية، والكويت، والجزائر، بينما وصل هذا العدد إلى (١٠٤٨١) مقالاً في أمريكا، و(٥٢٣) في سويسرا. أما براءات الاختراع فقد بلغت في الفترة ما بين (١٩٨٠ – ٢٠٠٠م) ما يأتي: – في السعودية (١٧١)، وفي الأردن (١٥)، وفي الإمارات (٣٢)، وفي الكويت (٥٢)، وفي عُمان (٥) وفي اليمن (٢)، وفي مصر (٧٧)، ونسبة كبيرة من براءات الاختراع المسجلة هي من قبل جهات أجنبية تعمل في هذه البلدان. في حين أن عدد براءات الاختراع قد بلغ في كوريا الجنوبية وحدها (١٦٣٢٨)، وفي إسرائيل (٧٦٥٢) في الفترة ذاتها[٣٤]. ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣م الذي أعده باحثون بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أنه على الرغم من أن الترجمة تعد من القنوات الهائلة لنشر المعرفة والتواصل مع العالم، فإن حركتها ما زالت ضعيفة، حيث يذكر التقرير أن متوسط الكتب المترجمة لكل مليون شخص من العرب أقل من كتاب واحد في فترة الثمانينيات، ووصل المتوسط حالياً إلى كتاب تقريباً، في حين بلغ المعدل لدى المجر (٥١٩) كتاباً، و(٩٢٠) كتاباً في أسبانيا، وتشير تقارير التنمية في الوطن العربي لعام ٢٠٠٢م إلى أن مجموع الكتب التي تمت ترجمتها في جميع التخصصات بلغ (٣٣٠) كتاباً، وهذا يعادل خمس ما تترجمه اليونان، وهي دولة لا يتجاوز عدد سكانها عشرة ملايين نسمة، ويعادل كذلك عشر ما تترجمه تركيا، وما يعادل ١/ ٥٠ مما تترجمه اليابان[٣٥]. كما تشير الإحصاءات في مجال هجرة الأدمغة والكفاءات العربية إلى مشكلة حقيقية، حيث بينت أن ما

(٣٤) الصوفي، محمد عبدالله، (٢٠٠٤م)، تقرير التنمية الإنسانية العربية، للعام ٢٠٠٣م، تقرير منشور في موقع المركز على شبكة المعلومات الدولية، ص ص ٤–٥–٦.

(٣٥) الجرف، ريما سعد، (٢٠٠٥م)، اتجاهات الشباب نحو استخدام اللغتين العربية والإنجليزية في التعليم، مجلة ديوان العرب، مرجع سابق، ص٩.

نسبته ٥٤٪ من الطلبة العرب الدارسين في مجتمعات غربية، لا يعودون إلى أوطانهم، وإلى أن ٣٤٪ من الأطباء المتمرسين في بريطانيا وحدها هم من العرب[٣٦]. أما في مجال تخلف البلدان العربية بتقنية المعلومات، فتشير الإحصاءات إلى فجوة رقمية تعبر عن تدني استخدام تقنية شبكة المعلومات الدولية، حيث أظهرت أن العرب يقعون في ذيل القائمة من حيث انتشار الحواسب واستخداماتها. ومن حيث عدد المواقع العربية على الشبكة فالحال ليس بأفضل من الاستخدام، حيث بينت إحصاءات عام ٢٠٠١م أن عدد المواقع العربية بلغ (٩٢١٦) موقعاً، وهذا يمثل ٠,٢٦٪ من إجمالي المواقع المحلية العالمية البالغ عددها (٣٦) مليون موقع. وإذا قارنّاها بالأرجنتين وحدها التي يبلغ عدد المواقع فيها (٤٠٠,٠٠٠) موقع محلي، فإنه يتضح مدى التخلف التقني والمعلوماتي الذي تعيشه البلدان العربية[٣٧]. كما تشير إحصاءات تقرير التنمية البشرية العربية الأول، الذي أُعد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام ٢٠٠٢م إلى أن حصة كل ألف شخص في الوطن العربي (١٨) جهاز حاسب، أما على المستوى العالمي بما فيه البلدان النامية فيبلغ (٧٨,٣) جهاز حاسب لكل ألف شخص. وهذه الإحصائيات تدل دلالة واضحة على تدني المؤشرات في مختلف المجالات العلمية والتقنية في البلدان العربية التي تؤثر بدورها في التعليم والبحث العلمي في هذه البلدان باعتبارها من أهم وسائط إنتاج المعرفة؛ مما يستدعي البحث الجاد في تحديد المعوقات التي أفضت إلى هذا الحال، وسبل تجاوزها، وهذا يشكل واجباً قومياً وأخلاقيا ووطنياً وإنسانياً على جميع العاملين

(٣٦) الأنصاري، عيسى، (٢٠٠٤م)، تزيف العقول في الوطن العربي، مجلة هجر، شبكة المعلومات الدولية، ص ١.

(٣٧) خالد، محمد بن سعود، (٢٠٠٤م)، الإنترنت في المملكة العربية السعودية: الانتشار والاستخدامات، عرض ملخص للكتاب، في موقع مجلة الآن الجزيرة، شبكة المعلومات الدولية، ص ١.

في مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات البحثية في مختلف البلدان العربية، للنهوض بالبحث العلمي، وبالدرجة الأولى على أصحاب القرار وصانعي السياسات الوطنية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي. وهنا يمكن أن نشير إلى وجهة نظر العالِم العربي أحمد زويل، حيث يرى أنه لا يوجد حل تكنولوجي للتخلف ؛ لأن التخلف وما يرافقه من فقر وبطالة هو واقع متشابك ويشكل العلم والتكنولوجيا مخرجاً ضرورياً من هذا الواقع، ويبدو أن أحمد زويل شخّص بذكاء مكمن الداء في تخلف الركب العربي عن العالم المتقدم، حيث يروي أنه بعد نيله جائزة نوبل جال في العالم العربي وقابل الزعماء العرب ووجدهم متفقين معه على أن العالم العربي لديه مشكلة كبيرة في البحث العلمي، وكذلك عندما حدثهم عن العلم في العالم العربي، وعن أرقام الإنفاق على العلم في العالم، وعند العرب، وعن مدى التخلف الذي تعيشه المؤسسات العلمية والبحثية العربية، ولكن عند التنفيذ تأتي البيروقراطية القاتلة وغيرها من المشكلات والعلل وتهدم كل شيء، حيث يذكر العالِم زويل أنه يلاحظ أن الناس في الشارع متفقين معه، والحكام يتفقون معه، لكن العملية التنفيذية الوسطى بين الاثنين شديدة الضعف في العالم العربي، ومن دون قاعدة علمية حقيقية سنخرج من مسار الإنسانية وتاريخها. وهذه البداهة غير مدركة، والكثيرون يظنون أن التكنولوجيا هي شراء واقتناء، وكأن دخول عصر جهاز الكمبيوتر يتم بمجرد شراء الجهاز والبرامج، وهذا مفهوم خاطئ. يضيف العالِم زويل: "لقد حاولت التركيز على (مراكز التفوق)، ففي الولايات المتحدة هناك مئات الجامعات، ولكن ما يُبقي أمريكا على خريطة البحث العلمي هو حفنة قليلة من الجامعات تعد على الأصابع، ويشار إليها باسم (مراكز التفوق)"، ويضيف: "لقد سعيت إلى بناء نموذج مثيل في العالم العربي، وتصورت أنه يمكن الانتهاء منه في ستة أشهر، لكن الوقت في العالم العربي بطيء. الحل في امتلاك النظام مع الإرادة في المشاركة في خريطة العلم في القرن الحادي والعشرين، ويتمظهر عائق النظم في غياب سؤال بسيط

مثل: ما الذي تقتضيه ضرورة إنشاء مراكز تفوق؟ في كل الجولات العربية التي قمت بها لم يقل لي أحد من الحكام - حتى من يملكون الدولارات - ما الذي يلزم لإتمام هذه النقلة باتجاه إقامة مراكز التفوق في العلم"[٣٨]، ويتساءل العالِم العربي زويل: هل لدى العرب مركز يقارن بمؤسسة "وايزمان" أو معهد "تخينون" في إسرائيل، أو المؤسسة التكنولوجية في الهند، أو "كوليج فرانس"، أو معهد "ماكس بلانك" في ألمانيا؟ إذاً، أين تذهب موارد العرب وعقولهم وأموالهم الطائلة ؟. المشكلة ليست في العقول العربية، ولا في الموارد، وهي كثيرة في العالم العربي، ولكن على الرغم من ذلك لم يبن العرب أي مركز علمي يتحدث عنه العالم[٣٩]. المشكلة تكمن في السياسات المتبعة وإرادات النظم.

التحليل الإحصائي والنتائج:

أظهر التحليل الإحصائي النتائج التالية:

١ – فيما يتعلق بالسؤال الأول: **هل توجد فروق بين وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية حول معوقات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي ترجع إلى صنفها (حكومية وخاصة)**؟.

جدول رقم (٢)

Group Statistics

	DFACILTY	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
TOTALF	Gofrement	73	176.5753	27.67717	3.23937
	prefit	18	166.6111	24.95440	5.88181

(٣٨) زويل، أحمد، (٢٠٠٢م)، النظام العربي سبب التخلف العلمي، موقع نداء الإيمان على شبكة المعلومات الدولية، ص ص١–٣.

(٣٩) المرجع نفسه، ص٢.

جدول رقم (٣)

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means			
		F	Sig.	t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
TOTALF	Equal variances assumed	1.773	.186	1.393	.167	9.9642	7.15226
	Equal variances not assumed			1.484	.149	9.9642	6.71485

للإجابة عن السؤال الأول تم استخدام اختبار "ت" للعينات المستقلة لاختبار دلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة عن البنود المتضمنة معوقات البحث العلمي بالنسبة لأعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة. وقد أظهرت نتائج تحليل اختبار "ت" كما هو موضح في الجدول رقم (٣) عدم وجود فروق دالة إحصائياً، وتشير هذه النتيجة إلى اشتراك أعضاء الهيئة التدريسية جميعهم – سواء أكانوا ينتمون إلى مؤسسات حكومية أم خاصة – بالمعاناة من معوقات البحث العلمي الواردة في أداة البحث.

٢ – وفي الإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة البحث: **ما معوقات البحث العلمي الأكثر شيوعاً من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية العاملين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، بالنظر إلى تصنيفها إلى معوقات إدارية ومادية وذاتية؟**

أظهر التحليل الإحصائي النتيجة التي يبينها الجدول رقم (٤):

جدول رقم (٤)

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
DSELFDIF	91	2.8582	.60719	.06365
DEDMSDF	91	3.7028	.60298	.06321
DMATDIFF	91	3.7924	.66108	.06930

حيث اتضح ميل أعضاء الهيئة التدريسية إلى اعتبار المعوقات المادية هي الأكثر شيوعاً، تلتها المعوقات الإدارية، في حين لم تظهر العوامل الذاتية معوقاً للبحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية.

جدول رقم (٥)

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	MATILDIF	68.2637	91	11.89943	1.24740
	SELFLDIF	28.5824	91	6.07191	.63651
Pair 2	MATILDIF	68.2637	91	11.89943	1.24740
	EDUMLDIF	77.7582	91	12.66258	1.32740
Pair 3	EDUMLDIF	77.7582	91	12.66258	1.32740
	SELFLDIF	28.5824	91	6.07191	.63651

جدول رقم (٦)

Paired Samples Test

	Paired Differences			t	df	Sig. (2-tailed)
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean			
Pair 1 MATILDIF - SELFLDIF	39.6813	10.83808	1.13614	34.926	90	.000
Pair 2 MATILDIF - EDUMLDIF	-9.4945	5.31324	.55698	-17.046	90	.000
Pair 3 EDUMLDIF - SELFLDIF	49.1758	11.15108	1.16895	42.068	90	.000

٣- وفي محاولة الباحث الإجابة عن السؤال الثالث: **هل توجد فروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة من أعضاء الهيئة التدريسية، عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ عن أبعاد الاستبانة (المعوقات المادية، والمعوقات الإدارية والمعوقات الذاتية)؟** وقد كانت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام اختبار (ت) للعينات المرتبطة على النحو المبين في الجدول رقم (٦).

وتظهر نتائج اختبار (ت) للعينات المرتبطة وجود فروق دالة إحصائياً بين المجموعات الثلاث لصالح المعوقات المادية بالمقارنة مع الذاتية من حيث شدتها في إعاقة البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، وفي مقارنة المعوقات المادية بالمعوقات الإدارية أظهر التحليل وجود فروق دالة لصالح المعوقات الإدارية من حيث إنها تشكل عائقاً أكثر شدة على أعضاء الهيئة التدريسية. وفي مقارنة المعوقات الإدارية بالمعوقات الذاتية أظهر التحليل فروقاً دالة إحصائياً لصالح المعوقات الإدارية؛ حيث مثلت العامل الأكثر شدة على أعضاء الهيئة التدريسية، وهكذا نجد أن المعوقات الذاتية شغلت المرتبة الأخيرة مقارنة ببقية العوامل، في حين شغلت العوامل الإدارية المركز الأول. وهذه نتيجة منطقية تمثل إدراك أعضاء الهيئة التدريسية في جميع المؤسسات موضوع الدراسة بأن العوامل المادية هي عامل تابع للعوامل الإدارية، فالإنفاق على مختلف جوانب البحث العلمي لايمكن أن يكون إلا بقرار سياسي يترجم إلى خطط إدارية وموازنات مادية وإجراءات تنفيذية وتقويمية. وهذا يظهر أن الإشكال الرئيس في معوقات البحث العلمي يتعلق بالجوانب الإدارية، ويخص راسمي سياسات التعليم والبحث العلمي والقائمين على المؤسسات المعنية بهما، ومسؤوليتهم في عدم تطوير البنى التنظيمية وتقديم مقترحات التشريعات التي تهيئ للنهوض بالبحث العلمي وتيسير إجراءاته وتذليل العقبات والمعوقات التي تواجهه وطلب تخصيص الموازنات والاعتماد المالي اللازم وفق خطط محكمة لأولويات المشاريع البحثية.

٤ - وفي محاولة الباحث الإجابة عن السؤال البحثي الرابع: **أي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي مجال البحث، كان أعضاء الهيئة التدريسية فيها أشد معاناة من معوقات البحث العلمي المحددة في أداة البحث؟.**

أظهر تحليل التباين الأحادي وجود فروق دالة بين شدة معاناة أعضاء الهيئة التدريسية العاملين في مؤسسات التعليم العالي موضوع البحث، كما هو مبين في الجدول رقم (٧):

جدول رقم (٧)

ANOVA

TOTALF

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	9775.957	2	4887.979	7.494	.001
Within Groups	57397.801	88	652.248		
Total	67173.758	90			

وفي محاولة تحديد جهة الفروق بين المجموعات قام الباحث بإجراء اختبار بعدي باستخدام اختبار شيفيه، كما هو مبين في الجدول رقم (٨):

جدول رقم (٨)

Multiple Comparisons Dependent Variable:

TOTALF Scheffe

(I) FACILITY	(J) FACILITY	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
education	tecnology	24.8020(*)	6.93506	.003	7.5337	42.0704
	dhofar univercity	16.0798	6.93506	.074	-1.1885	33.3481
tecnology	education	-24.8020(*)	6.93506	.003	-42.0704	-7.5337
	dhofar univercity	-8.7222	8.51305	.593	-29.9198	12.4753
Dhofar univercity	education	-16.0798	6.93506	.074	-33.3481	1.1885
	tecnology	8.7222	8.51305	.593	-12.4753	29.9198

*** The mean difference is significant at the .05 level.**

حيث يتضح من نتائج الاختبار وجود فروق دالة إحصائياً بين نتائج إجابات أعضاء الهيئة التدريسية في كليتي التربية والتقنية تتعلق بشدة معاناتهم من معوقات البحث العلمي، وذلك لصالح أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية، ويفسر الباحث هذه النتيجة، من خلال النظر في الجدول المتعلق بمتوسط سنوات الخبرة قبل العمل في الكلية الحالية ومتوسط حصة عضو الهيئة التدريسية من الأبحاث المنجزة في فترة عمله قبل التحاقه بعمله الراهن، حيث تظهر المقارنة أن حصة العضو الواحد من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية من الأبحاث المنجزة هي – تقريباً – ثلاثة أضعاف حصة عضو هيئة التدريس في الكلية التقنية، وهذا مؤشر على ميل أعضاء الهيئة التدريسية إلى متابعة الأبحاث العلمية وإنجازها على الرغم من المعوقات، وهو ما يجعلهم أكثر معاناة لهذه المعوقات. حيث بلغ متوسط سنوات الخبرة لأعضاء الهيئة التدريسية في الكلية التقنية قبل مباشرة العمل الحالي هو ١٧,٦، في حين أن هذا المتوسط لم يبلغ لدى أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية إلا ٨,٤، وهذا يشير إلى حداثة العمر المهني لأعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية، وحاجتهم للأبحاث لجهة ترقياتهم الأكاديمية في جامعاتهم. وبالمقارنة بين نتائج كلية التربية وجامعة ظفار لم يظهر اختبار شيفيه فروقاً دالة؛ مما يشير إلى أن أعضاء الهيئة التدريسية في المؤسستين يعانون معوقات البحث العلمي بدرجات متقاربة. وهنا لابد من الإشارة – لمن يتساءل – إلى أن عمر جامعة ظفار هو عام واحد، في حين يظهر متوسط سنوات الخبرة فيها ٤,١١ وأن عدداً من أعضاء الهيئة التدريسية كانوا يعملون في الكلية الوطنية التي كانت قائمة قبل جامعة ظفار، وهي كلية خاصة أيضاً، واستمروا بالعمل في جامعة ظفار بعد تحويل الكلية الوطنية إلى جامعة.

جدول رقم (٩)

T-Test Group Statistics

	GENDER	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
TOTALF	male	74	171.9189	25.24605	2.93479
	female	17	186.2941	33.34435	8.08719

٥ – وفي محاولة الباحث الإجابة عن السؤال الخامس: **هل هناك فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ بين متوسطات إجابات أفراد العينة من أعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي موضوع البحث،عن بنود الاستبانة، لجهة المتغيرات التالية: الجنس (ذكور– إناث) سنوات الخبرة** (خمس سنوات فأكثر – دون خمس سنوات)؟. كانت النتيجة كما هي ظاهرة في الجدول رقم (١٠):

جدول رقم (١٠)

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means				
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
TOTALF	Equal variances assumed	3.616	.060	-1.988	89	.050	-14.3752	7.23017
	Equal variances not assumed			-1.671	20.414	.110	-14.3752	8.60324

حيث لم يظهر اختبار "ت" فروقاً دالة إحصائياً بين متوسط إجابات

الذكور والإناث حول معوقات البحث العلمي، وهذا يشير إلى أن الجنسين يعانيان معوقات البحث العلمي.

جدول رقم (١١)

Group Statistics

	NEXPERYE	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
TOTALF	mor than 5 year	78	171.7179	27.21053	3.08099
	less than 5 year	12	193.4167	21.87759	6.31552

أما فيما يخص متغير سنوات الخبرة، فقد أظهر التحليل الإحصائي فروقاً دالة إحصائياً، كما هو واضح في الجدول رقم (١٢).

جدول رقم (١٢)

Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means				
	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
Equal variances assumed	2.780	.099	-2.630	88	.010	-21.6987	8.24907
Equal variances not assumed			-3.088	16.724	.007	-21.6987	7.02696

ويتضح من الجدول رقم (١٢) وجود فروق لصالح الفئة الأقل خبرة، لجهة معاناتهم من معوقات البحث العلمي، ويرى الباحث أن هذه الفروق تعود إلى أن أعضاء الهيئة التدريسية الأكثر خبرة قد امتلكوا مهارات البحث العلمي على الرغم من المعوقات، كما أنهم تكيفوا مع معوقات البحث العلمي من جهة، ومن جهة ثانية فقد يكونون قد حصلوا على ترفيعاتهم الأكاديمية في جامعاتهم، ولم يعد هناك

مايحفزهم للبحث وإجراء الدراسات مع تقدم العمر بهم وغياب الحوافز والتشجيع على البحث العلمي. أما الأقل خبرة فهم متحفزون لإنجاز البحوث والدراسات لتحقيق نصاب ترفيعهم من الأبحاث المحكمة وتحقيق الذات على الصعيد العلمي، كما أن حداثة خبراتهم في هذا المجال تجعل معاناتهم من هذه المعوقات أكثر شدة.

٦ – وفي محاولة الباحث الإجابة عن السؤال السادس: **هل هناك فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ بين متوسطات إجابات أفراد عينة البحث عن بنود الاستبانة، بين الفئات الثلاث التالية: فئة الذين كان إنجازهم من الأبحاث كثيراً وفئة متوسطي الإنجاز و فئة قليلي الإنجاز من أعضاء الهيئة التدريسية؟.**

أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي أنه توجد فروق دالة إحصائياً بين الفئات البحثية الثلاث (كثيري الإنجاز، ومتوسطي الإنجاز، وقليلي الإنجاز) كما هو مبين في الجدول رقم (١٣):

جدول رقم (١٣)

ANOVA TOTALF

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	4824.218	2	2412.109	3.404	.038
Within Groups	62349.540	88	708.517		
Total	67173.758	90			

ولتحديد دلالة تلك الفروق لصالح أي الفئات تم اختبار الفروق اختباراً بعدياً باستخدام اختبار(شيفيه) كما هو مبين في الجدول رقم (١٤)، وأظهرت نتائجه أن الفروق كانت طفيفة، وظهرت بين الفئتين (متوسطي الإنجاز وقليلي الإنجاز) لصالح فئة متوسطي الإنجاز، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن جميع الفئات تعاني معوقات البحث العلمي، غير أن فئة متوسطي الإنجاز يعانون معوقات أكثر بسبب محاولاتهم لإنجاز أكبر قدر ممكن من الأبحاث وهم مستمرون في الإنجاز؛ ولذلك يشعرون بالمعوقات أكثر من فئة قليلي الإنجاز.

جدول رقم (١٤)

Dependent Variable: TOTALF Scheffe

(I) DNRE-BEFO	(J) DNRE-BEFO	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
week	good	-18.3704(*)	7.24450	.045	-36.4092	-.3315
	excellent	-8.8177	7.10008	.466	-26.4970	8.8615
good	week	18.3704(*)	7.24450	.045	.3315	36.4092
	excellent	9.5526	8.75514	.554	-12.2477	31.3530
excellent	week	8.8177	7.10008	.466	-8.8615	26.4970
	good	-9.5526	8.75514	.554	-31.3530	12.2477

*** The mean difference is significant at the.05 level.**

٧- وفي الإجابة عن السؤال السابع: **هل هناك فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ بين متوسطات إجابات أفراد عينة البحث عن بنود الاستبانة، تعود إلى متغير التخصص (علمي - أدبي)؟.** أظهر اختبار "ت" النتائج الموضحة في الجدول رقم (١٥):

جدول رقم (١٥)

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means				
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
TOTALF	Equal variances assumed	.451	.503	.557	89	.579	3.2005	5.75024
	Equal variances not assumed			.556	88.256	.580	3.2005	5.75469

وهي تشير إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا تعود للتخصص (علمي - أدبي)، وهذا يدل على أن أعضاء الهيئة التدريسية بمختلف تخصصاتهم يعانون معوقات البحث العلمي الواردة في بنود الاستبانة.

٨- وفي الإجابة عن السؤال الثامن: **هل هناك فروق في عدد الأبحاث التي أنجزها أعضاء الهيئة التدريسية في جامعاتهم قبل مباشرة العمل في الكلية الحالية، وعدد ما أنجزوه بعد مباشرة العمل الحالي؟.** أظهرت النتائج – كما هو مبين في الجدول رقم (١٦) – تدني متوسط نصيب عضو هيئة التدريس من الأبحاث المنجزة بعد مباشرة العمل في كلية التربية بثلاثة أضعاف؛ حيث بلغ ١,٨٩ بحث مقارنة بمتوسط حصة عضو هيئة التدريس من الأبحاث المنجزة قبل مباشرة العمل في كلية التربية بصلالة حيث بلغ ٦,٦٢ أبحاث، في حين تدني عدد الأبحاث المنجزة من قبل أعضاء الهيئة التدريسية في الكلية التقنية وجامعة ظفار إلى عشرة أضعاف تقريباً عما أنجزوه قبل مباشرة العمل الحالي. موضح في الجدول رقم (١٦).

جدول رقم (١٦)

الكلية التي ينتمي إليها أعضاء الهيئة التدريسية	متوسط سنوات الخبرة قبل العمل الحالي	متوسط حصة الفرد من الأبحاث لتلك الفترة	متوسط سنوات الخبرة في الكلية الحالية	متوسط حصة الفرد من الأبحاث خلال فترة عمله الحالية
كلية التربية	٨,٤٦	٦,٦٢	٤,٤٨	١,٨٩
الكلية التقنية	١٧,٦	٥,٥	٥,٨	٠,٦٦
جامعة ظفار	١٧,١٦	٧,٢٧	٤,١١	٠,٨٣

٩ – وفيما يتعلق بتحليل إجابات السؤالين المفتوحين ٤٤ و٤٥، كان نص السؤال ٤٤: هل ترى معوقات للبحث العلمي لم يرد ذكرها؟ يرجى التفضل بذكرها إن وجدت، فلم يضف أي من أعضاء الهيئة التدريسية أية معوقات،

وجميع إجابات هذا السؤال كانت تتمحور حول العبارة التالية: "ما ورد في الاستبانة اشتمل على جميع المعوقات وما من إضافة جديدة".

٩ – أما الإجابة عن السؤال التاسع: **ما سبل التغلب على معوقات البحث العلمي، من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية؟.**

فقد تضمنتها إجابات أفراد العينة عن السؤال ٤٥ الذي كان على النحو الآتي: هل لديكم أية مقترحات ترغبون في إبدائها لمواجهة معوقات البحث العلمي؟ يرجى التفضل بذكرها، وكانت أكثر المقترحات تكراراً ما يلي، بعد ترتيبها تنازلياً:

١ – العمل على توفير المراجع والمستلزمات والموازنات للبحث العلمي.
٢ – العمل على فتح الدراسات العليا.
٣ – إنشاء مراكز بحوث علمية متخصصة.
٤ – التواصل الثقافي مع الجامعات والمراكز البحثية الأخرى.
٥ – الاستقرار الوظيفي لأعضاء الهيئة التدريسية.
٦ – العمل بنظام الترقية الأكاديمية.

المقترحات:

في ضوء نتائج البحث توصل الباحث إلى المقترحات التالية:

١ – البحث العلمي ضرورة وأولوية وطنية وقومية وأخلاقية وإنسانية تقتضي الإسراع بتأسيس هيئة وطنية للبحث العلمي، تخرجه من الروتين الإداري والمالي المعقد، وتضع برامجه وخطط تنفيذ مشروعاته وتنسيق أولوياته، ومراحل التنفيذ، والتقويم، من خلال إدارات فرعية في المؤسسات البحثية والأكاديمية الحكومية والخاصة، تتبع مباشرة للهيئة الوطنية للبحث العلمي.

٢ – رصد الموازنات المالية اللازمة للبحث العلمي، وتحريرها من الإجراءات الروتينية المبالغ في ضبطها، وترسيخ النظرة إلى الإنفاق على البحث العلمي بأنه ليس هدراً للأموال، بل هو أكثر أنواع الاستثمار ريعاً.

٣ – تأمين مستلزمات البحث العلمي، من مراكز بحوث تخصصية، وباحثين، وكتب ومراجع، ومواد، ومخابر، وفنيين، وغيرها من مستلزمات.

٤ – العمل على اعتماد نظام الترقيات المعمول به في مختلف مؤسسات التعليم العالي، لتشجيع أعضاء الهيئة التدريسية على البحث العلمي، ولاسيما أن ذلك يوفر مناخاً أكاديمياً، يشعر أعضاء الهيئة التدريسية بأنهم يعملون في مؤسسة أكاديمية تعطيهم حقوقهم كاملة ولا تبخس منها شيئاً، وأنها تعزز مبدأ العدل نظرياً وعملياً، كقيمة سامية تنعكس في سلوك الأساتذة والطلبة.

٥ – تسهيل مشاركة عضو الهيئة التدريسية في المؤتمرات والندوات العلمية داخل السلطنة وخارجها، واعتبارها مهمة علمية، إذا ما كانت له مشاركة بورقة عمل تم قبولها من الجهة التي نظمت المؤتمر؛ لأن المشاركة والتواصل العلمي يرفع من كفاءة عضو هيئة التدريس، ويمنحه فرصة الاطلاع على ماهو جديد مما ينعكس على أدائه، وعلى طلبته.

٦ – إنشاء أقسام للدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة ومباشرة العمل فيها بقبول النخبة المتميزة من الخريجين والخريجات.

٧ – تخفيض نصاب أعضاء الهيئة التدريسية، ولاسيما أولئك الذين يعملون بأبحاث علمية مسجلة في خطة القسم، واعتبار عملهم فيها من نصابهم التدريسي.

٨ – تعديل المسميات الوظيفية لأعضاء الهيئة التدريسية وفقاً لمرتبتهم في جامعاتهم، واعتماد الترقية الممنوحة من تلك الجامعات منذ تاريخ صدورها، مع ما يترتب على ذلك من استحقاقات.

٩ – توفير الدوريات والمجلات العلمية في مختلف التخصصات واللغات، من خلال اشتراك سنوي في هذه المجلات.

١٠- جعل العقد لمدة معقولة، تشعر عضو الهيئة التدريسية بالاستقرار، حتى إذا ما بدأ ببحث فإنه يتمكن من إنجازه قبل أن تنهى خدماته.

١١- العمل على ربط مؤسسات التعليم العالي بالمجتمع، ومؤسساته ومشاركة هذه المؤسسات في تمويل البحث العلمي، إذا ما كان يتعلق بدراسة مشكلات تخصها بما فيها القطاع الخاص والشركات المستثمرة والأفراد أصحاب المنح والهبات والوقف وغيرها من مصادر التمويل.

١٢- توفير قاعدة بيانات، وتسهيل الحصول على المعطيات من خلال التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي ووزارة التعليم العالي من جهة وبقية الوزارات والمؤسسات من جهة أخرى.

١٣- العمل بنظام التفرغ للبحث العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية، المعمول به في جامعات العالم، والذي يتيح لأعضاء الهيئة التدريسية وللباحثين فرصة التفاعل مع المؤسسات البحثية والجامعية، ويعزز انطلاقتهم للبحث، ويغني خبراتهم، ويطلعهم على آفاق بحثية جديدة.

١٤- إلزام مؤسسات التعليم العالي الخاصة بتخصيص جزء من موازناتها للبحث العلمي، وإشعارها بأن استمرار ترخيص عملها مرهون بما تحققه في ميدان البحث العلمي.

١٥- اعتماد المعايير الجامعية المعتمدة في المؤسسات الحكومية، من حيث تدريس عضو هيئة التدريس للمادة التي هي في مجال تخصصه، وأن يكون من حملة شهادة الدكتوراه؛ إذ إن بعض المواد تُدرس في المؤسسات الجامعية الخاصة من قبل حملة الماجستير، بقصد التوفير، كون مرتب حملة الماجستير أقل من مرتب حملة الدكتوراه.

١٦- أن يستند تقويم عضو هيئة التدريس إلى الأنشطة العلمية والأبحاث التي ينجزها أو يسهم في إنجازها.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- ابن منظور، لسان العرب، طبعة دار المعارف.
- أبو علام، رجاء، (١٩٨٩م)، مدخل إلى مناهج البحث التربوي، الكويت، مكتبة الفلاح.
- أحمد، مروة، (١٩٩٤م)، المشكلات الأكاديمية والإدارية التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في عدد من الجامعات الأردنية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد ٢٩، ك ٢.
- الأنصاري، عيسى، (٢٠٠٤م)، تزيف العقول في الوطن العربي، مجلة هجر، شبكة المعلومات الدولية.
- البيان، (١٩٩٩م)، معطيات ندوة البيان، البحث العلمي وتحديات العصر، موقع البيان على شبكة المعلومات الدولية.
- التل، شادية، (١٩٩٨م)، البحث العلمي في الوطن العربي وتوجيهه لخدمة الجامعة والمجتمع، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر، المنعقد في جامعة الإمارات العربية، العين.
- الجرف، ريما سعد، (٢٠٠٥م)، اتجاهات الشباب نحو استخدام اللغتين العربية والإنجليزية في التعليم، مجلة ديوان العرب، عدد كانون الثاني ٢٠٠٥م، موقع المجلة على شبكة المعلومات الدولية.
- الجمالي، فوزية بنت عبد الباقي وكاظم، علي مهدي، (٢٠٠٢م)، معوقات البحث العلمي في جامعة السلطان قابوس ومقترحات حلها، إدارة الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة السلطان قابوس (مشروع رقم: IG/ED/PSY02/03).
- حمزة، معين، (بدون تاريخ)، التمويل العربي للبحث العلمي والتجربة

الأوربية، المجلس الوطني للبحوث العلمية بلبنان، موقع المركز على الشبكة الدولية للمعلومات.

- خالد، محمد بن سعود، (٢٠٠٤م)، الإنترنت في المملكة العربية السعودية: الانتشار والاستخدامات، عرض ملخص للكتاب، في موقع مجلة الآن الجزيرة، شبكة المعلومات الدولية.
- ديو بولد، ب فان دالين، (١٩٩٦م)، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون، ط ٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة. ١٧
- زحلان، أنطون، (١٩٩٧م)، حال العلم والتقانة في الأمة العربية – في حال الأمة العربية – المؤتمر القومي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١.
- زويل، أحمد، (٢٠٠٢م)، النظام العربي سبب التخلف العلمي، موقع نداء الإيمان على شبكة المعلومات الدولية.
- السلطان قابوس بن سعيد، (٢٠٠٠م)، النطق السامي في بيت العلم، مسقط، جامعة السلطان قابوس.
- سلمان، سلمان رشيد، (١٩٩٣م)، أزمة البحث العلمي في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد ٧٥، أيلول.
- السويدي، وضحي، (١٩٩٤م)، الجامعة ودورها في مجال البحث العلمي، مجلة التربية، العدد ١١٠، السنة ٢٣، قطر.
- شاتوك، مايكل، (١٩٩٥م)، المهددات الداخلية والخارجية لجامعة القرن الحادي والعشرين، تعريب هند مصطفى، مجلة عالم الفكر، المجلد الرابع والعشرون، العددان الأول والثاني.
- الصوفي، محمد عبد الله، (٢٠٠٤م)، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣م، تقرير منشور في موقع المركز على شبكة المعلومات الدولية.

- عاقل، فاخر، (١٩٨٨م)، أسس البحث العلمي في تقدم العلوم السلوكية، ط ٣، دار العلم للملايين، بيروت.
- عبيدات، ذوقان، وآخرون، (١٩٩٩م)، البحث العلمي (مفهومه، أدواته، أساليبه)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الرياض، ص١.
- فلوح، فايز، (١٩٩٩م)، البحث العلمي دليل على رقي الأمة ورغبتها في التقدم، نشرة جامعة دمشق، العدد (٦٧).
- القلق، أمين، (بدون تاريخ)، مجتمع المعلومات في البلدان العربية،إدارة برامج العلوم والبحث العلمي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، موقع المنظمة على شبكة المعلومات الدولية.
- الكفري، مصطفى العبدالله، (٢٠٠٤م)، واقع البحث العلمي في الجامعات العربية، الجمعية الدولية للمترجمين، موقع الجمعية على شبكة المعلومات الدولية.
- كنعان، أحمد علي، (٢٠٠١م)، البحث العلمي في كليات التربية بالجامعات العربية ووسائل تطوره، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد ٣٨، عمّان.
- كيالي، ماجد، (٢٠٠٢م)، تقرير التنمية الإنسانية العربية، شبكة المعلومات الدولية، موقع شبكة الإنترنت للإعلام العربي.
- المجيدل، عبدالله، (١٩٩٩م)، المشكلات الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٥، العدد الثالث.
- المركز الفلسطيني للإعلام، (٢٠٠٤م)، الخيار النووي وبناء قاعدة عربية للبحث العلمي والتكنولوجي، موقع المركز على شبكة المعلومات الدولية، ص ٦.
- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، (١٩٨٥م)، عضو

هيئة التدريس في الجامعات العربية، أوضاعه وقضاياه، اتحاد الجامعات العربية، بغداد.

- ملحس، ثريا عبدالفتاح، (١٩٧٣م)، منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
- النعيمي، طه، (١٩٩٧م)، البحث العلمي والتنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد ٥٩.

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- Kerlinger. F. N. (1976), Foundations of BEHAVIORAL research, New York, Holt, Rinehart and Winston Inc.
- Rose Mary Cliff. (1977),University of Southern California Faculty the views of the University, ERIC Document NO ED 096917.

الملحق

النسخة العربية من الاستبانة وترجمتها الإنكليزية

الزميل المحترم: تحية طيبة، وبعد ...

يجري الباحث دراسة ميدانية لمعوقات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية والتعليمية العاملين فيها، وسبل تجاوزها. وتأتي هذه الاستبانة لتكون إحدى الأدوات البحثية في إطار إنجاز هذه الدراسة.

يرجى التكرم بالإجابة عن بنود هذه الاستبانة بالشكل الذي يعبر عن وجهة نظرك بدقة.

إن تعاونك في الإجابة عن بنود هذه الاستبانة هي مساهمة جليلة في مسيرة إنجازنا لهذا البحث، كما أن معطيات هذه الاستبانة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي الحالي فقط، وشكرا لتعاونكم.

الباحث

أ. د. عبدالله المجيدل

بيانات عامة:

الجنس: ذكر ..... أنثى .....

المؤسسة التعليمية: كلية التربية ..... الكلية التقنية .....

جامعة ظفار ..... الكلية .....

التخصص العام: ..... التخصص الدقيق .....

المؤهل الأكاديمي: دكتوراه ..... ماجستير .....

بكالوريوس .....

الرتبة الأكاديمية: أستاذ مساعد ..... أستاذ مشارك .....

أستاذ ..... مدرس مساعد أو معيد .....

عدد سنوات الخبرة ..... ، عدد الأبحاث المنشورة قبل مباشرة العمل الحالي .....

عدد سنوات الخبرة في السلطنة ..... ، عدد الأبحاث المنشورة بعد مباشرة العمل الحالي .....

يرجى الإجابة بوضع علامة (✓) أمام كل بند في الحقل المطابق لرؤيتك له كعامل معيق للبحث العلمي.	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١ – عدم وجود المخابر والمعامل المعدة لإنجاز البحوث.					
٢ – قلة المراجع الحديثة في مجال تخصصي.					
٣ – غياب الحوافز المادية كالمكافأة والتعويض النقدي.					
٤ – غياب الحوافز المعنوية للباحث.					
٥ – عدم وجود نظام الترقية الأكاديمية.					
٦ – عدم إسهام الأبحاث التي أنجزها في تحسين درجتي المالية.					
٧ – غياب المراكز البحثية في الكلية التي أعمل بها.					
٨ – عدم تخصيص ساعات للبحث العلمي من ضمن ساعات العمل.					
٩ – ساعات العمل الطويلة تشكل عائقاً للبحث العلمي.					
١٠ – لا تشجع الكلية التي أعمل بها على البحث العلمي.					
١١ – لا توجد خطة سنوية في الكلية التي أعمل بها للبحث العلمي.					
١٢ – عدم توافر موازنة للبحث العلمي في كليتي.					
١٣ – لا تمول كليتي مشاركتي في المؤتمرات والندوات التخصصية.					
١٤ – لا تمنحني كليتي إجازة مأجورة في أثناء مشاركتي في المؤتمرات.					
١٥ – لا توفر لي كليتي اشتراكاً مجانياً بالإنترنت في منزلي.					
١٦– لا توفر كليتي الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة.					
١٧ – لا توفر كليتي الكتب الحديثة التي أطلبها.					
١٨ – لا تؤمن الكلية الزيارات العلمية للتفاعل والتواصل مع الجامعات والمراكز البحثية.					
١٩– لا تتوافر المواد البحثية في مخابر كليتي.					

يرجى الإجابة بوضع علامة(✓) أمام كل بند في الحقل المطابق لرؤيتك له كعامل معيق للبحث العلمي.	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
٢٠- لا تحظى نتائج أبحاثي بالاهتمام والتطبيق في كليتي.					
٢١ – أشعر بأن من العبث أن أنجز بحثاً دون أية مكاسب.					
٢٢ – ليس لدي من الوقت ما يمكنني من إنجاز أبحاث علمية.					
٢٣ – ظروفي الأسرية والمنزلية هي التي تعوقني عن البحث.					
٢٤ – عدم توافر مكتبة منزلية يشكل عائقاً لإنجاز أبحاث.					
٢٥ – شعوري بأن وجودي مؤقت في هذه الكلية يصرفني عن البحث.					
٢٦ – عدم شعوري بالاستقرار الوظيفي يمنعني من إنجاز أي بحث.					
٢٧ –الراتب الشهري قليل، ولا يشجع على البحث العلمي.					
٢٨ – لا أشعر بالرضا الوظيفي لعدم منحي درجتي العلمية في التعاقد مما يؤثر سلباً في اتجاهي نحو البحث العلمي.					
٢٩ – عدم وجود هيئة معنية بالبحث العلمي في كليتي.					
٣٠- غياب أقسام الدراسات العليا في كليتي يشكل عائقاً للبحث العلمي.					
٣١ – قلة الباحثين المساعدين والاختصاصيين الفنيين تشكل عائقاً لإنجاز أبحاث علمية.					
٣٢ – لا تطلب مني أية مؤسسة أو جهة أو شركة إنجاز أبحاث تحل ما تواجهه من مشكلات بتمويل منها.					
٣٣ – لا تنظر لي كليتي على أنني باحث وإنما مدرس فقط.					
٣٤- أدرس مقررات ليست من تخصصي الدقيق، وهي لا تثير لدي الرغبة في البحث العلمي.					
٣٥- ضعف المهارات البحثية لدي هو الذي يحول دون إنجازي أبحاثاً علمية.					
٣٦ – لا أجد من أتعاون معه من الزملاء لإنجاز بحوث علمية.					

يرجى الإجابة بوضع علامة(✓) أمام كل بند في الحقل المطابق لرؤيتك له كعامل معيق للبحث العلمي.	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
٣٧ – عدم توافر قاعدة بيانات بمجال تخصصي يشكل عائقاً لإنجازي بحوث علمية.					
٣٨ – الإجراءات المعقدة في الحصول على البيانات تعوقني عن القيام بأبحاث علمية.					
٣٩ – عدم التعاون بين كليتي والجهات المعنية المستفيدة من البحث يقف عائقاً في وجه البحث العلمي.					
٤٠ – نقص الخدمات الحاسوبية التي أحتاجها يحول دون قيامي بأبحاث علمية.					
٤١ – عدم وجود جلسات بحث علمي(سيمنار)في كليتي.					
٤٢ – عدم توافر المناخ العلمي المناسب للبحث العلمي.					
٤٣ – تأخر إجراءات نشر البحوث يجعلني أصرف النظر عن القيام بأبحاث.					

٤٤– هل ترى معوقات للبحث العلمي لم يرد ذكرها ؟ يرجى التفضل بذكرها إن وجدت:

١– .....

٢– .....

٣–.....

٤– .....

٥– .....

٤٥– هل لديكم أية مقترحات ترغبون في إبدائها لمواجهة معوقات البحث العلمي ؟ يرجى التفضل بذكرها:

١– .....

٢– .....

٣– .....

٤– .....

٥– .....

Dear Colleague,

The researcher is conducting a fieldwork study about the obstacles to academic research in the Higher Education institutions from the point of view of teaching staff working in them, and ways of overcoming these obstacles. This questionnaire is one of the research tools used to carry out this study.

Please fill in this questionnaire carefully so that your point of view is expressed.

Your cooperation in filling it out is a great contribution to the realization of this piece of research. The outcome of this work will be strictly used by the researcher for the purpose of the current.

Thank you so much for your cooperation in advance.

The researcher

Prof. Abdullah Al- Mujeidel.

General data:

Gender: Male..... Female.....

College of Education.....College of Technology.....

Dhofar University.....College of.....

Academic Qualification:

Ph.D..... MA/Bsc..... BA/Bsc.....

Academic Status:

Assistant..... Associate..... Professor.....

Assistant teacher..... Demonstrator.....

Work and Experience:

Years of teaching experience.....

Number of published work prior to commencing current job.....

Number of years of teaching experience in the Sultanate.....

Number of published work after commencing current job.....

Please (✓) against the item that applies to /agrees with your view as an obstacle to academic research	Agree very much	agree	nrutral	disa-grere	Strongly disagree
1. lack of labs designed for the realization of research					
2. rarity of up-to-date references in a specialized filed					
3. absence of incentives such as rewards and financial compensation					
4. absence of moral incentives					
5. lack of the a system of academic promotion					
6. lack of financial benefits of the research does not contribute to financial raise					
7. no research centers in the college I work for					
8. no time is given to research in the working hours					
9. long working hours are an obstacle					
10. college does not encourage academic research					
11. no annual planning for research in the college I work for					
12. no budget for academic research					
13. college does not sponsor my participation in specialized conferences and workshops					
14. college does not give me paid leave (of absence) while participating in conferences and workshops					
15. college does not give me free home internet subscription					
16. college does not make available periodicals and specialized magazines					
17. college does not make available up-to-date books which I need					

Please (✓) against the item that applies to /agrees with your view as an obstacle to academic research	Agree very much	agree	nrutral	disa-grere	Strongly disagree
18. college does not ensure academic visits for communication with other universities and research canters					
19. no research resources in my college					
20. the findings of my research are not met with interest and not applied in and out of college					
21. lack of benefits make me feel complacent to research					
22. Have no time to do research					
23. my accommodation and family circum-stances prevent me doing research					
24. lack of home library constitutes an obstacle for research					
25. my feeling of being temporarily employed slackens me					
26. my feeling of unstable job bans me carrying out research					
27. my salary is little and does not allow me to do research					
28. feeling of being underpaid negatively affects my tendency for research					
29. non-existence of bodies concerned with research in my college					
30. absence of Postgraduate Departments from my college constitutes an obstacle for aca-demic research					

Please (✓) against the item that applies to /agrees with your view as an obstacle to academic research	Agree very much	agree	nrutral	disa-grere	Strongly disagree
31. rarity of research assistant and specialized technicians forms a hindrance for research					
32. companies and other concerned bodies do not ask us to do paid research to help solve the problems they face					
33. my college considers me only as a teacher not a researcher					
34. teaching subjects not within my specialization stifles in me the inclination for research					
35. my weak researching skills hamper me doing research					
36. I don't find colleagues willing to research together					
37. lack of database in a given specialized field creates an obstacle					
38. ways and means of getting data is so difficult that it puts me off doing research					
39. lack of cooperation between my college and other concerned bodies which benefit from research					
40. insufficiency of computer services needed for research					
41. my college does not have seminar activity and does not call for one					
42. lack of conducive atmosphere for research					
43. delay in publishing my work drives me away from conducting research					

44. Do you have any further obstacles to research in mind other than the ones i have mentioned above? if yes, please list them bleow:

1. .....
2. .....
3. .....
4. .....
5. .....

45. Do you have any futher suggestions you wish to offer concerning the difficulties that face academic research? if yes, please write them if there are any.

1. .....
2. .....
3. .....
4. .....
5. .....